مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (٢٢) – العدد الثالث – يوليو ٢٠٢١

مدى تعقيد الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لمنشآت الأعمال

The Complexity of Accounting Disclosure in Financial Reports for Business Enterprises

بحث مقدم من

محمود عمر أحمد جاد

مدرس مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة بقنا– جامعة جنوب الوادي

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد عبد الرحمن العايدي

أستاذ المحاسبة والمراجعة المتفرغ

والعميد الأسبق لكلية التجارة

جامعة بورسعيد

الدكتور

هـــــادي محسن دعيه

مدرس المحاسبة والمراجعة

بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة جامعة بورسعيد

٢٠٢١م

المستخلص:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مدى تعقيد الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية ووضع ذلك التعقيد قبل وبعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م.

وقد توصلت الدراسة إلي أن التعقيد في التقارير المالية هو خيار إداري للتحكم في عرض المعلومات المحاسبية لأصحاب المصالح، وقد ظهر هذا المصطلح قبل الأزمة المالية العالمية بسبب قلة المعلومات المفصح عنها والاقتصار علي الإفصاح الإلزامي وفقاً لمعايير المحاسبة وقوانين العمل، بينما استمر هذا المصطلح بعد تلك الأزمة بسبب مشكلة الإفصاح والعبء الزائد في المعلومات المعروضة في التقارير السنوية بالاعتماد علي الإفصاح الطوعي بجانب الإفصاح الإلزامي.

وأنه يوجد نوعان للتعقيد في التقارير المالية النوع الأول التعقيد الملازم للمعاملات والأحداث التجارية؛ والنوع الأخر التعقيد الذي يمكن تجنبه الناتج عن معايير المحاسبة بسبب طولها وصعوبة فهمها وتكلفة تطبيقها وما ينتج عنها من منتجات.

وتتعدد مصادر التعقيد في التقارير المالية من أهمها: تعقيد المعاملات التجارية بشكل متزايد؛ والتعقيد في الأطر التنظيمية؛ وتغير موافق المنشآت وأصحاب المصالح؛ وتطورات التقارير المتكاملة؛ وتعقيد عرض النتائج.

الكلمات الرئيسية: تعقيد الإفصاح المحاسبي- التقارير المالية- الأزمة المالية العالمية- معايير المحاسبة- مصادر التعقيد في التقارير المالية.

Abstract:

This Study Aimed at Identifying the Complexity of Accounting Disclosure in Financial Reports and Setting that Complexity Before and After the Global Financial Crisis of 2008.

The Study found that the Complexity in Financial Reporting is an Administrative Option to Control the Presentation of Accounting Information to Stakeholders. This term Appeared before the Global Financial Crisis due to the Lack of Disclosed Information and the Limitation to Mandatory Disclosure in Accordance with Accounting Standards and Labor Laws, While this Term Continued after that Crisis. Because of the Problem of Disclosure and the Overload in the Information Presented in the Annual Reports, Depending on Voluntary Disclosure in Addition to Mandatory Disclosure.

And that there are Two Types of Complexity In Financial Reports, the First Type, the Complexity Inherent in Transactions and Commercial Events; the other type is the Avoidable Complication Resulting From Accounting Standards Due to their Length, Difficulty in Understanding Them, the Cost of their Application and the Resulting Products.

There are Many Sources of Complexity in Financial Reporting, the Most Important of which are: the Increasing Complexity of Commercial Transactions; Complexity in Regulatory Frameworks; Changes in the Approval of Facilities and Stakeholders; Integrated Reporting Developments; the Complexity of Presenting the Results.

Key Words: Complexity of Accounting Disclosure - Financial Reports - Global Financial Crisis - Accounting Standards - Sources of Complexity in Financial Reports.

طبيعة مشكلة الدراسة:

يمثل الإفصاح أحد الوظائف الرئيسية والهامة التي يرتكز عليها الفكر المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية، ودائماً هو محل نقاش خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، تلك الأزمة التي أثرت – بعد اتهام المحاسبة بالفشل في تقديم الإنذار المبكر بها في الوقت المناسب – علي درجة شمولية الإفصاح بتوسيع مفهومه ونطاقه، وأبعاده في التقارير المالية التي لا يمتلك المستثمرون حقاً مصدراً بديلاً عنها لتوفير معلومات محاسبية في ظل حتمية المخاطر المتعلقة بها، حيث لم يعد ينظر إلى الإفصاح المحاسبي كونه افتراضاً أو مبدأً أو معياراً، وإنما أصبح يمثل محور المحاولات المعاصرة للتنظير المحاسبي المتكامل(Tracy, J., & Tracy, T.,2020).

وينشأ تعقيد الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية Financial Reporting Complexity (FRC) من التعقيد في العمليات التجارية للمنشأة، والمعايير المحاسبية والإدارية ونوعية اللغة المستخدمة في تلك التقارير، والرأي السائد في الأدبيات المحاسبية أن (FRC) هو في المقام الأول اختيار إداري من قبل المديرين للتحكم في عرض المعلومات بالتقارير المالية المنشورة لأصحاب المصالح في منشآتهم(Dyer, T., et.al, 2017).

وقد أشار مستثمرون بارزون في الاقتصاد العالمي مثل Warren Buffett [i] إلى أن تعقيد التقارير المالية يجعل من الصعب فهم المعلومات التي تحتويها، ومن ثم تفشل هذه التقارير في تحقيق الغرض منها، وما يثير القلق أكثر هو حقيقة أن المنشآت قد تحاول إخفاء الأداء الضعيف بلغة غير مفهومة في تلك التقارير. وكذلك يقول Christopher Cox [ii] إن المستثمرين يبتعدون عن قراءة التقارير السنوية بسبب استخدام الإسهاب المتزايد لإخفاء الاحتيال، ومما يوحي بمزيد من القلق، ومن ثم يكمن في مشاعره نفس المشاعر التي رددها Warren Buffett تأكيداً على هذه المخاوف، وقد أظهرت النتائج أن درجات القراءة السيئة ترتبط بالاحتيال والأداء الضعيف، وإدارة الأرباح، ولذلك فإن عوامل تحسين قابلية التقارير المالية للقراءة ستكون ذات أهمية للهيئات التنظيمية والمستثمرين(Hoitash, R. & Hoitash, U, 2018).

(i) وارين بوفيت Warren Buffett : هو رجل أعمال وأشهر مستثمر أمريكي في بورصة نيويورك، ورئيس مجلس إدارة منشأة بيركشير هاثاواي وهى منشأة قابضة تعد ثامن أكبر منشأة في العالم ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية.

(ii) كريستوفر كوكس Christopher Cox: هو الرئيس الثامن والعشرون للجنة الولايات المتحدة للأوراق المالية والبورصة (SEC) منذ ٢ يونيو ٢٠٠٥م.

ويمكن أن يعوق التعقيد الاتصال الفعال في التقارير المالية بين المنشأة وأصحاب المصالح، كما أنه يخلق عدم كفاءة في السوق، ويؤدي على سبيل المثال إلى زيادة تكاليف المستثمر والمعد والمراجع والتكاليف التنظيمية، ومن ثم عدم التخصيص الأمثل للاستثمارات فضلاً عن أن التعقيدات المتزايدة في الأعمال والهياكل والمعاملات أدت إلى الحاجة إلى مزيد من متطلبات الإفصاح بشكل أكبر وأكثر قوة. هذه الحاجة أدت بدورها إلى ضرورة الزيادة في حجم الإفصاحات.

هذا، ويعد من أهم المشكلات التي تواجه أصحاب المصالح في فهم الأداء المالي للمنشآت هي مشكلة تعقيد التقارير المالية، وهذا ما أكد عليه الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants (IFAC, 2010) وترتبط هذه المشكلة ارتباطاً وثيقاً بسياسة الإفصاح المحاسبي المتبعة في تلك المنشآت، وهذه السياسة ترتبط بالخبرة المالية لكل من أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ومعدي التقارير المالية، ويمكن تناول هذه المشكلة في ارتباطها بالإفصاح المحاسبي.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

١) كيف كان تعقيد الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية قبل الأزمة المالية العالمية؟
٢) كيف كان تعقيد الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بعد الأزمة المالية العالمية؟
٣) ما هي مصادر تعقيد الإفصاح المحاسبي التقارير المالية؟

أهمية الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة تتمثل أهميتها فيما يلي:

١) تناوله موضوع يعد الأكثر أهمية ومعاصرة لواقع منشآت الأعمال في الوقت الحاضر لاسيما فيما يتعلق بتناول مدى تعقيد الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.
٢) زيادة الثقافة والمعرفة بمفهوم تعقيد الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية والتي تعد أهم مصدر للمعلومات بالنسبة لأصحاب المصالح في منشآت الأعمال وتحديد الفرق في ذلك المفهوم قبل وبعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م. واستخراج وتحديد مصادره.

أهداف الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة، وأهميتها فإن الهدف الرئيسي للدراسة يتمثل في "التعرف على مدى التعقيد المحاسبي في التقارير المالية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م ومصادره" ويمكن تقسيم هذا الهدف إلي عدة أهداف فرعية كما يلي:

١) عرض تعقيد الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية قبل الأزمة المالية العالمية.
٢) عرض تعقيد الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بعد الأزمة المالية العالمية.
٣) تحديد مصادر تعقيد الإفصاح المحاسبي التقارير المالية.

مفاهيم عنوان الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، فإن مفاهيم عنوان الدراسة تتبلور فيما يلي:

١) **تعقيد الإفصاح المحاسبي:** الصعوبة المتزايدة في فهم أصحاب المصالح لمحتويات التقارير المالية، وتفسيرها لتحديد المضمون الاقتصادي للمعاملات والأحداث التجارية ومستوي الأداء والوضع المالي ونتائج المنشأة عن الفترة التي تغطيها تلك التقارير.

٢) **الإفصاح المحاسبي:** يعد الإفصاح من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهو قديم قدم المحاسبة، ولكن ازدادت أهميته مع تطورها عبر الزمن وقيامها بدور نظام للمعلومات والإفصاح المحاسبي مفهوم نسبي من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي باعتباره أداة اتصال بين المنشأة والعالم الخارجي لها ويقصد به تقديم المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بشكل ومضمون صحيح وملائم لتدعم وتخدم قراراتهم وتسهل أعمالهم وتمكنهم من التخطيط والرقابة علي أنشطة منشآتهم.

٣) **التقارير المالية:** تشتمل علي تقرير مجلس الإدارة عن أداء الشركة وتطور نموذج أعمالها توقعات الإدارة المستقبلية وغير ذلك من التفاصيل، والمجموعة الكاملة من القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وهي:

أ- قائمة المركز المالي في نهاية الفترة.
ب- قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل للفترة.
ج- قائمة التغيرات في حقوق الملكية للفترة.
د- قائمة التدفقات النقدية للفترة.
هـ- الإيضاحات، وتشمل السياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التوضيحية الأخرى.
و- تقرير مراقب الحسابات عن عدالة القوائم المالية، وأي إفصاح إضافي آخر.

٤) **منشآت الأعمال:** هي مكانٌ للعمل أو الصناعة يجمع الآلاتِ والعمالَ ليقوم بالأنشطة التي تختص بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات بغرض تحقيق الربح.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة يقوم الباحث باستخدام المنهج العلمي المعاصر الذي يمزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، حيث يستخدم ما يلي:

١) **المنهج الاستقرائي:** بهدف دراسة واستقراء الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي، والمتعلقة بموضوع الدراسة والموجودة في المراجع العلمية والدوريات، والمؤتمرات وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة.

٢) **المنهج الاستنباطي:** والذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنتاجي، لاستخراج مصادر التعقيد المحاسبي في التقارير المالية لمنشآت الأعمال.

خطة الدراسة:

يمكن تقسيم خطة الدراسة إلي المحاور التالية:

- تعقيد الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية قبل الأزمة المالية العالمية.
- تعقيد الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بعد الأزمة المالية العالمية.
- مصادر تعقيد الإفصاح المحاسبي التقارير المالية.

أولاً: تعقيد الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية قبل الأزمة المالية العالمية:

ارتبط التعقيد في هذه المرحلة بالقصور في كمية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية من خلال إخفاء معلومات يحتاجها أصحاب المصالح لدعم اتخاذ قراراتهم، وعدم وجود تلك المعلومات يدفعهم إلى الحصول عليها من المصادر الأخرى، ولكن دون أي ضمان للوثوق بهذه المصادر أو مدي التعبير الصادق بمعلوماتها.

ففي عام ٢٠٠٦م أكدت دراسة قام بها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA, 2006)على ضرورة تطوير الإفصاح المحاسبي بهدف الحد من التعقيد المتزايد بالتقارير المالية، وذلك اعتماداً على العديد من آليات التطوير كتوفير معلومات عن كل من المخاطر، ورأس المال الفكري، وهياكل الملكية وأدوات إدارة المخاطر وذلك كمتطلبات أساسية لضمان استمرار التقارير المالية كمصدر للمعلومات ضمن نظام يتسم بالشفافية دون نمطية أو تعقيد وصولاً لترشيد قرارات مستخدمي تلك التقارير.

وفي نفس العام٢٠٠٦م أكدت دراسة قدمتها هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) على ضرورة تطوير التقارير المالية من خلال التركيز على تحسين مستوى

الإفصاح والشفافية بها بحيث تعكس هذه التقارير حقيقة الأعمال بما يجعل المستثمرين على دراية بأوضاع المنشآت وصولاً إلى رفع كفاءتهم عند اتخاذ قرارات تخصيص استثماراتهم كما توصلت الدراسة إلى أن تطوير الإفصاح المحاسبي سيمثل دعامة هامة تثري شفافية أسواق المال، وتحد من غموض الكثير من عمليات التداول بها.

وفي عام ٢٠٠٧م تناولت دراسة لنفس الهيئة (SEC, 2006) أوضحت فيها أن التعقيد المتزايد بالتقارير المالية يعتبر من أهم مسببات القصور بالإفصاح المحاسبي حيث ارتبط ذلك التعقيد بالآتي(https://www.sec.gov/news/speech/2007/spch011907ljs.htm):

- انتقاد المستثمرين للمستوى الحالي للإفصاح المحاسبي بسبب عدم توفير معلومات معبرة فعلاً عن حاجاتهم الفعلية بلغة سهلة ومفهومة مما يدفعهم للجوء للمحللين الماليين.
- مستوى مرتفع من التضارب بين متطلبات المعايير الخاصة بتوفير نوعية معينة من المعلومات وبين الواقع الفعلي للإفصاح بتلك التقارير، التي لا تظهر هذه المعلومات فعلياً وذلك نظراً لأن المعدين لا يهدفون لتحقيق مصالح المستثمرين بسبب خوفهم من التقاضي حال تعرض المستثمرين لأي ضرر مالي عند استخدامهم ما تم الإفصاح عنه من معلومات.

وفي عام ٢٠٠٨م تناولت دراسة اللجنة الاستشارية التابعة لهيئة تنظيم تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC, 2008) الانفصال الحالي بين المعلومات المقدمة لمستخدمي التقارير المالية وبين حاجات المستخدمين الفعلية من المعلومات، وحددت الدراسة سبب هذا الانفصال بالتعقيد الموجود بالتقارير المالية والذي ينتج عنه عدم قدرة المستخدمين على فهم هذه التقارير، وبالتالي صعوبة اتخاذ قرار بالاستناد إلى تلك التقارير، وقد حددت الدراسة مصادر تعقيد الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية فيما يلي:

- القياس المختلط بالقوائم المالية (التكلفة التاريخية والقيمة العادلة).
- عدم الإفصاح عن المخاطر.
- عدم الإفصاح عن أسس بناء التقديرات.
- عدم وجود أساس واضح للإفصاح.
- الطبيعة المعقدة للمعايير.
- القصور بأساليب تقديم التقارير المالية.

وفي نفس العام ٢٠٠٨م تناولت دراسة Ping Yang, 2008 تحديد أهمية تطوير الإفصاح المحاسبي وأثره على كفاءة سوق الأوراق المالية، وقد أكدت الدراسة علي:

- أن تطوير الإفصاح المحاسبي سيزيد من جودة التقارير المالية وبالتالي يزيد من قدرتها على تلبية حاجات مستخدميها من المعلومات وهو ما يقود إلى تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية.
- إن تطوير الإفصاح المحاسبي يجب أن يمثل الهدف الأهم للمنشآت ببيئة الأعمال الحالية خاصة إذا ما كانت المنشأة تحرص على زيادة حجم استثماراتها وجذب المستثمرين.

وفي إطار السعي للتغلب على مشكلة تعقيد التقارير المالية توصلت لجنة مبادرة الإفصاح بالقرن الحادي والعشرين التابعة لـــ (SEC, 2009) إلى أن الحفاظ على أسواق عادلة ومنظمة وفعالة يتطلب حماية المستثمرين، وهو ما يتطلب الحفاظ على إفصاح كامل وعادل وإتاحة المعلومات في الوقت المناسب، وسهولة الوصول إليها. وطالبت الدراسة بتوجيه الجهود لتطوير التقارير المالية نحو توفير أكبر قدر من المعلومات التي يحتاج إليها مستخدميها من أجل الحد من أوجه القصور الحالية بالتقارير المالية، وما تؤدي إليه من استمرار اللجوء للمحللين الماليين، وبالتالي ارتفاع تكلفة اتخاذ القرارات.

ثانياً: التعقيد الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بعد الأزمة المالية العالمية:

في أعقاب الأزمة المالية العالمية أصبح البحث عن آلية مناسبة –تدمج الأخلاقيات في المحاسبة– أولوية شاملة من أجل منع الممارسات المحاسبية غير الأخلاقية للمنشآت في المستقبل، وغالباً ما يكون السلوك الأخلاقي في المحاسبة مساوياً لالتزام المنشآت بالإفصاح عن صورة حقيقية وعادلة لأدائها العام، ومن ثم فإن معرفة الحقيقة والكشف عن الصورة الصادقة للعمليات التجارية يتطلبان ربط المعلومات المالية وغير المالية بعضهما البعض، وفي هذا السياق، قد تنتج الممارسات غير الأخلاقية في المحاسبة عن سوء تصرف واعٍ أو غير واعٍ من المنشآت أثناء تحديد وإعداد المعلومات ذات الصلة (Maniora, J.,2017).

ويؤكد تقرير (KPMG, 2011) "المخفي في مرأى من الجميع" أن حجم متطلبات الإفصاح الإلزامي يعد واحداً من أسباب التعقيد في إعداد التقارير المالية، وحيث تلاحظ في هذه المرحلة إضافة متطلبات إفصاح جديدة وفقاً لمتطلبات المعايير ومنها:

- إفصاحات عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط.
- حساب بعض الديون القابلة للتحويل والتي يمكن تسويتها نقداً.
- إفصاحات حول مشتقات الائتمان وبعض الضمانات.

- الكشف عن أصول خطة منافع ما بعد التقاعد.
- تحويلات الأصول المالية والكيانات ذات الفوائد المتغيرة.
- قياسات القيمة العادلة والإفصاحات.
- جودة الائتمان وبدل خسائر الائتمان.

واستخدمت(KPMG) عدد الصفحات في تقرير K-10 للمنشآت كمقياس للإفصاح الزائد والتعقيد في التقارير المالية لتلك المنشآت، فوجدت أن حجم التقرير زاد في المتوسط العام بنسبة (١٦%) على مدى سنوات الدراسة الست المعد عنها التقرير- المخفي في مرأى من الجميع- من (٢٠٠٦-٢٠١١م)، وفي المقابل وجدت زيادة في اثنين من البنوك المدرجة في المسح من ذوي الخبرة قدرها(٥٣%) و(١١٠%) خلال نفس الفترة.

ولكن بالنظر إلى الزيادة في تعقيد وزيادة المتوسط العام لحجم التقريرk-10 بنسبة (١٦%) للمنشآت خلال سنوات الدراسة الست لا يعني بالضرورة أن الإفصاح مفرط، ولكن هذه الزيادة قد تعود إلي زيادة حجم المنشآت وتعقد معاملاتها وأنشطتها في المجتمع، ففي تقرير آخر أعده Devai & Naacke,2012 لمسح المشتقات المالية المتداولة في البورصة، يشير هذا التقرير إلى أنه في المجالات المتعلقة بالقيمة العادلة والمشتقات والتحوط تضاعفت الإفصاحات ثلاث مرات تقريباً على مدار السنوات الست- نفس الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١م)- بزيادة متوسطها (١٨٤%). وترجع زيادة حجم إفصاحات المنشآت المصرفية إلي كبر حجم هذه المنشآت وتعقد معاملاتها، وهذا ما دفع إلي الحاجة لمتطلبات جديدة في الإفصاح لضمان توفير المعلومات بشكل كاف لشرح هذه الأدوات المعقدة والمعاملات والقياسات لقراء البيانات المالية، مما أدى إلي تعقيد حجم التقرير.

وفي هذه المرحلة استمر مصطلح التعقيد في التقارير المالية، وذلك بسبب اتجاه منشآت الأعمال في إعداد تقاريرها إلي تخفيض النتائج السلبية لأداء المنشأة خلال الفترة التي يغطيها التقرير باستخدام ما يعرف بالإفصاح السردي أو الطوعي أو الاختياري، وحيث توجد علاقة إيجابية قوية بين تعقيد التقرير المالي والإفصاح الطوعي وتشير النتائج إلى أن المديرين يستخدمون الإفصاح الطوعي لتخفيف الآثار السلبية للبيانات المالية المعقدة على بيئة المعلومات، ويمكن أن يضيف المديرون عن قصد تعقيدات في السرد إذا كان لديهم منافع شخصية وحوافز لحجب المعلومات خاصة عندما يكون أداء المنشأة غير مرضي، مما يؤدي إلى تباطؤ رد فعل السوق. والافتراض الأساسي وراء هذا المنطق يجد الدعم في فرضية الإفصاح غير المكتمل بسبب تكلفة تحليل المعلومات المالية، فالإفصاحات المعقدة تقلل من

جودة التحليل وتزيد من تكلفة معالجة المعلومات، وتجعل من الصعب تحديد المعلومات خاصة تلك التي يمكن أن تؤثر على أسعار الأسهم(Guay, W.,2016).

وكذلك ارتبط التعقيد في هذه المرحلة بما يسمي مشكلة الإفصاح، حيث الإفصاح عن معلومات كثيرة غير ملائمة لدعم قرارات أصحاب المصالح، أو ما يعرف بالعبء الزائد في الكمية والقصور في النوعية للمعلومات المفصح عنها في التقارير المالية. وتتمثل الآلية المستخدمة لتطوير الإفصاح المحاسبي كمدخل لتطوير التقارير المالية في هذه المرحلة الاعتماد على ممارسات الإفصاح الاختياري، حيث أن الإفصاح المحاسبي الإلزامي الموفر بالاعتماد على معايير التقارير المالية الدولية يحمل مستوى بسيط من الإفصاح بين المنشأة ومستثمريها مما يحتم ضرورة دعم هذا المستوى من الإفصاح، وذلك باللجوء إلى الإفصاح الاختياري كممارسة تهدف أساساً إلى ما يلى(Cao, H., et.al, 2020).

- تقديم معلومات أكثر ملاءمة للمستخدمين تتيح لهم الذهاب لما وراء المعلومات الواردة بالإفصاح الإلزامي.
- توفير المعلومات متضمنة شرح الترابط بين نوعي الإفصاح الإلزامي والاختياري.
- المساهمة في زيادة مستوى جودة المعلومات من خلال ما تحققه المعلومات المفصح عنها اختيارياً من دور استراتيجي مكمل للمعلومات المفصح عنها إلزامياً.
- خفض مستوى عدم التماثل بالمعلومات بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية ويتحقق ذلك من خلال كون الإفصاح الاختياري عملية ديناميكية طويلة الأجل.

وانهيار العديد من منشآت الأعمال في هذه المرحلة أعقاب الأزمة المالية العالمية جعل العديد من أصحاب المصالح يشككون في أهمية ومصداقية التقارير المالية السنوية الحالية كأساس لاتخاذ القرارات الاستثمارية بالمنشأة. كما أن هذه التقارير التي تستند إلى حد كبير على المعلومات المالية لا توفر رؤية كافية لتمكين أصحاب المصالح من تكوين صورة شاملة عن أداء المنشأة وقدرتها على تكوين والحفاظ على قيمتها، لاسيما في سياق التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتنامية.

وقد تناولت العديد من الدراسات التعقيد في التقارير المالية بعد الأزمة المالية العالمية، ففي عام ٢٠١٠م تناولت دراسة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) تحليلاً الوضع الحالي للتقارير المالية يظهر أن التركيز على الامتثال للقواعد الموجودة بالعديد من المعايير المحاسبية –بدلاً من التركيز على تقديم تقارير معبرة عن حقيقة الأعمال– يؤدي إلى خلق حالة من الصعوبة لفهم هذه التقارير لدرجة تشعر مستخدميها أن الهدف من تقديم هذه

التقارير هو خلق عازل يحجب عن المستخدمين المعلومات عن كيفية إدارة المنشأة لنشاطها، وأكدت الدراسة أن محاولات التطوير للحد من هذا التعقيد بالتقارير المالية يجب أن تتم من خلال العمل على تطوير الإفصاح المحاسبي بما يؤدي إلى تعزيز فهم المستخدمين، عن طريق التركيز على توفير ما لا يعلمونه من معلومات(Shakespeare, C., 2020).

وفي نفس العام أيضاً تناول Arnold,2010 صعوبة فك رموز أداء المنشأة وتحديد محركات الأداء الرئيسية من خلال الاعتماد على المعلومات الواردة بالتقارير المالية، وهدفت الدراسة إلى تحديد المعلومات بالتقارير المالية التي تهم المستثمرين، وتمت الدراسة على مستثمرين غير محترفين (١١٨) مستثمراً، ومستثمرين محترفين(٧٣) مستثمراً، وتوصل إلى أنه نظراً للتعقيد الحالي بالتقارير المالية فإن المستثمرين غير المحترفين يتخذون قراراتهم وهم أقل معرفة بأداء المنشأة، حيث يستخدمون المعلومات الواردة بالتقارير المالية ولكن بنسبة أقل من المحترفين، كما يندر استخدامهم للإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية حيث يرونها معقدة للغاية، وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن المستثمرين غير المحترفين يحتاجون المعلومات والمقاييس غير المالية ليتوافر لهم فهم أفضل لأداء المنشأة وإذا لم تتوافر تلك المقاييس يسعون للحصول عليها من مصادر أخري بخلاف التقارير المالية(Arnold, V. et.al, 2010).

وذهب Needles, et.al, 2016 إلى اعتقاد مؤداه أن الإطار الحالي للتقارير المالية يركز بشكل رئيسي على المعلومات المالية الماضية، ويعطي فقط مستخدمي البيانات المالية ما يعتبره البعض وجهة نظر ضيقة حول أداء المنشأة التشغيلي وكذلك الربحية ومع ذلك فإن المساهمين والدائنين المحتملين لا يهتمون فقط بأداء المنشأة في الماضي ولكن أيضاً يولون اهتماماً كبيراً بالنواحي المستقبلية، أضف إلى ذلك فالمقرضين الحاليين والمحتملين يريدوا أن يروا صورة شاملة للمنشأة في كل من الجوانب المالية وغير المالية، ولذلك فإن إطار التقارير المالية الحالية لم يعد يلبي الاحتياجات المتنامية لأصحاب المصالح(Needles Jr, B., 2016).

وفي عام ٢٠٢٠م توصل Krzus إلى أن التقرير المالي الحالي لا يوفر معلومات كافية ذات صلة لاتخاذ قرارات اليوم، حيث أنه لا يركز تركيزاً كافياً على احتياجات المستثمرين والمحللين والمجتمع الأوسع من أصحاب المصالح، وفي العديد من التقارير السنوية للمنشآت لا يوجد سوى القليل من الإفصاح الجوهري عن استراتيجية المنشأة ونواحي الابتكار ومخاطر الأعمال المتعلقة بتغير المناخ وندرة الموارد وتطور السياسات

العامة والقضايا التنظيمية، أضف إلى ذلك فإن تقارير الاستدامة القائمة بذاتها تعاني من نقاط ضعف فهي تفشل في ربط القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة باستراتيجية الأعمال والأداء المالي. ومن ثم غالباً ما تفشل التقارير التقليدية عن الأداء المالي السنوي والاستدامة والحوكمة في توضيح العلاقة بين استراتيجية المنشأة ونتائجها المالية وأدائها في القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة(Krzus, M., 2020).

ومع تزايد القلق من أن التقارير السنوية أصبحت أكثر تعقيداً ومن ثم فإن هذا التعقيد يحد من فائدة هذه التقارير، وذلك بسبب حجب بعض المعلومات المهمة والتي تحول دون فهم واضح للقضايا التي تواجهها المنشآت (FRC, 2011). وحيث أن النهج القائم على مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً وإعداد التقارير الحالية لا يصور بسهولة القيمة التي يحققها الاستثمار الاجتماعي سواء بالنسبة للمنشأة أو للمجتمع (Adams, C., 2016) كما أن النظام الحالي للتقارير المالية يستند إلى نموذج تم تطويره في عام ١٩٣٠م، وهو ما يوفر صورة للأداء المالي المستمد من القيم التاريخية، ولكنه لا يوفر المعلومات ذات الصلة لاتخاذ القرارات الاقتصادية في عالم اليوم(Laptes, R.,2016).

ورغم حدوث زيادة في المعلومات المقدمة بالتقارير الحالية فإنه لا تزال هناك فجوات رئيسية في مجال الإفصاح، فالتقارير طويلة وتستغرق وقتاً في الإعداد، كما أن هذه التقارير قد تطورت في فروع منفصلة غير مترابطة، فضلاً عن أن الترابط الحاسم بين الاستراتيجية والحوكمة والعمليات والأداء المالي وغير المالي غير واضح، وهذا يجعل البيانات أكثر تعقيداً وتتطلب مزيداً من الوقت والجهد لاستخراج المعلومات ذات الصلة، مما يجعلها أكثر تكلفة للتحليل من قبل المستثمرين، ولطالما عبّر المنظمون عن مخاوفهم بشأن الطول والتعقيد المفرطين بالتقارير المالية(IIRC, 2011).

بالإضافة إلى ذلك أن هذه التقارير لا توفر كثيراً من المعلومات المطلوبة لأصحاب لمصالح والتي تمكنهم من إجراء تقييمات ذات مغزى بشأن إنشاء واستدامة قيمة المنشأة على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل. أيضاً غالباً ما يكون من الصعب دمج محتوى المعلومات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية للمنشآت مع التقارير المالية التقليدية ضمن تقرير واحد متكامل. فضلاً عن القلق من عدم قدرة التقارير المستقلة ذات الصلة بالأنشطة البيئية والاجتماعية عن تقديم معلومات غير مالية متكاملة ومرتبطة بالمعلومات المالية. علاوةً على ذلك فإن التقارير المستقلة الخاصة بالأنشطة البيئية والاجتماعية ليست قادرة على تزويد الجهات المعنية بالروابط والاتصالات التي

تعتبر أساسية لتقييم فاعلية أداء الأعمال والاستراتيجية والقدرة على تكوين القيمة المستقبلية للمنشأة.

ونظراً للاعتقاد بأن التقارير المالية وحدها لا يمكن أن توفر جميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار فقد قامت العديد من المنظمات الدولية حالياً معاً تشكيل المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة International Integrated Reporting Council (IIRC) لإعداد إطار دولي متكامل لإصدارتقرير يجمع بين التقارير المالية وغيرها من تقارير الحوكمة كتقرير المسئولية الاجتماعية وتقرير الاستدامة ،...إلخ، وذلك لضمان وجود صلة بين المعلومات المالية وغير المالية بصورة أفضل. ويسمي ذلك التقرير بالتقرير المتكامل يوفر صراحةً ما تقوم به المنشأة وتحت أي ظروف تعمل كما أنه يعد وسيلة لتوصيل المعلومات المالية وغير المالية بطريقة تبين كيفية تأثيرها على بعضها البعض. ويركز ذلك التقرير على تحقيق قيمة المنشأة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع ثلاثة أنظمة فرعية مترابطة هي: المجتمع، والبيئة، والاقتصاد العالمي، وبناءً على ذلك فقد أدخلت العديد من المنشآت الكبرى نظام التقارير المتكاملة والتي تلخص بشكل متماسك المعلومات المطلوب إتاحتها بما يجعل أصحاب المصالح مشاركين في إدارة الأعمال(Pavlopoulos, A., et.al, 2019).

وقد نقد تقرير لجنة التقارير المتكاملة في جنوب أفريقيا International Rainwater Catchment Systems Association (IRCSA) الحالة الراهنة لتقديم التقارير المالية وفصل المعلومات المالية عن غيرها من المعلومات الأخرى، تتلخص أهم بنوده في الآتي(IRCSA, 2011):

- تسببت سلسلة الانهيارات المتواصلة لمنشآت الأعمال على مدى العقد الماضي من القرن الحالي في تشكيك مختلف مجموعات أصحاب المصالح في أهمية ومصداقية التقارير المالية السنوية كأساس لاتخاذ القرارات في المنشآت.
- لا توفر التقارير المالية صورة شاملة عن أداء المنشأة وقدرتها على تحقيق والمحافظة على قيمتها لاستنادها إلى حد كبير على المعلومات المالية فقط، وخاصة في سياق تزايد التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في بيئة الأعمال.
- انفصال التقارير التي تسعى المبادرات العالمية لإصدارها لتطوير الإفصاح عن التقارير المالية مثل تقارير الاستدامة أدى إلي صعوبة تحديد العلاقة بين قضايا المسئولية الاجتماعية والاستدامة والاستراتيجية الأساسية للمنشأة.
- الوضع الحالي للتقارير يزيد من فجوة الثقة بين أصحاب المصالح وممارسات إدارة المنشآت.

وبالنظر إلي تعقيد التقارير المالية في السنوات الأخيرة يجد الباحث أنه ازداد بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين حيث أصبحت الزيادة مضاعفة في متوسط عدد الكلمات في تقرير 10-K من (٢٣٠٠٠) كلمة في عام ١٩٩٦م إلى (٥٠٠٠٠) كلمة في عام ٢٠١٣م. وقد أدت هذه الزيادة في تعقيد إعداد التقارير المالية إلى إثارة مخاوف بين معدي المعايير المحاسبية والمحاسبين الممارسين، ولكن هذه الزيادة منها جزء ناتج عن متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة والضوابط الداخلية وعوامل الخطر المحيطة بالمنشآت(Dyer, T., et.al, 2017).

ثالثاً: مصادر تعقيد الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية:

يمكن رؤية تعقيد الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية من وجهات نظر مختلفة – وجهات نظر المُعدّين والمحاسبين ومراجعي الحسابات والمستثمرين ومختلف مجموعات أصحاب المصالح– وتؤدي الاختلافات في وجهات النظر إلى الاختلاف حول كيفية معالجة التعقيد، ويجب أن نفرق بين نوعين من التعقيد(ACCA, 2009):

النوع الأول: التعقيد الملازم Inherent Complexity لطبيعة المعاملات التجارية والأحداث نفسها خلال النشاط اليومي بمنشآت الأعمال وهو أمر لا مفر منه – على سبيل المثال (العقود الآجلة، والخيارات والمقايضات).

النوع الثاني: التعقيد الذي يمكن تجنبه ويرجع إلي طبيعة المحاسبة عن تلك المعاملات وفقاً لمعايير المحاسبة بسبب العديد من العوامل المتعلقة بها مثل طولها وصعوبة فهمها وتكلفة تطبيقها وما تنتجه تلك المعايير من منتجات مثل الأدوات المالية المشتقة.

وبناءً عليه أصبح قبول فرضية أن التعقيد أمر لا مفر منه على المدى القصير، وفي هذه الظروف تكون الحاجة إلى إدارة التعقيد هي "حقيقة" بالنسبة لمعظم المنشآت، ويمكن تحديد المصادر الرئيسية لتعقيد التقارير المالية في الآتي(FRC, 2012):

١)العمليات التجارية المعقدة على نحو متزايد:

تستخدم المنشآت الهياكل والأدوات المالية غالباً بطرق معقدة، لإدارة عملياتها ومخاطرها بشكل أكثر فاعلية، ويتم توزيع المخاطر والمكافآت وتقسيمها بطرق لم نشهدها في العقود الماضية، قد ساهم هذا التعقيد المتزايد في الأعمال في الحاجة إلى متطلبات أكثر تعقيداً لإعداد التقارير المالية. وبناءً عليه يجب رؤية التغيرات السريعة في متطلبات التقارير الدولية والمحلية المتزايدة التعقيد (بما في ذلك تلك المتعلقة بالمعايير المحاسبية) ليس كمصدر رئيسي للتعقيد، بل كنتيجة لهذا التعقيد(Teguh, K., & Kristanto, A.,2020).

٢)التعقيدات في الإطار التنظيمي:

تتعدد الهيئات التنظيمية للمعلومات المحاسبية كما أن قوة إلزامها تختلف من جهة لأخري، ولعل أهم هذه الجهات مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB)، والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، وهيئة تداول الأوراق المالية (SEC)، مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

ويعد الإطار التنظيمي الحالي للتقارير المالية ليس الأمثل فكثير من الهيئات التنظيمية تتطلب تقديم تقارير مالية للأغراض العامة للمنشآت أو الظروف التي تمنع إصدار هذا النوع من التقارير، أو تخلط بين احتياجاتهم الخاصة والغرض من تلك التقارير، وقد وجد تقرير Confronting Complexityالأخير في مايو ٢٠١١م أن (٧١%) من المنشآت رشحت "التغييرات والقواعد التنظيمية" كأكبر محرك لزيادة التعقيدات التجارية(KPMG, 2011).

بالإضافة إلى ذلك هناك بعض الجوانب المحددة لإطار معايير المحاسبة الحالية التي تزيد من تعقيد الإفصاح مثل ما يلي(Chychyla, R., 2019):

- **إن المجموعة الحالية من متطلبات إعداد التقارير المالية عبارة عن مزيج متغير من المبادئ والقواعد وغالباً ما يكون معقداً بسبب الاستثناءات، وأن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) يسعى إلى ترشيد هذه المتطلبات وتعزيز الحكم المهني.**
- **المحاسبة الحالية تعتمد على "إطار القياس المختلط" للتكلفة التاريخية والقيمة العادلة؛ حيث أثرت القيمة العادلة على الأرباح المفصح عنها، وقد تم الإعراب عن مخاوف بشأن التقلبات وإخفاء الاتجاهات يضاف إلى تلك المخاوف المتعلقة بتقسيم الآثار بين الربح أو الخسارة، والدخل الشامل.**
- **شرط تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، مع استثناءات قليلة للغاية، على المنشآت المقدمة للتقارير (بما في ذلك المنشآت ذات الملكية الكبيرة والقطاع العام والقطاع الخاص الذي لا يهدف إلى الربح) وهذا يزيد من المخاوف المتعلقة بالتعقيد.**
- **على الرغم من التوجه نحو إطار عمل محاسبي دولي مشترك، ألا أن هناك حالات تم فيها وضع فروق كبيرة في التقييم على الأصول والخصوم المماثلة، وإذا كانت متطابقة يثأر جدال وشكوى حول مدى اختلافات التقييم نتيجة للخصوصية والذاتية المطلوبة في بعض التقييمات، ومن ثم يجب الإفصاح عن الافتراضات الرئيسية التي تتم على أساسها هذه التقييمات.**

وعلاوة على ذلك، هناك ردود أفعال على الأزمات المالية تتدفق إلى متطلبات الإفصاح (أحياناً إلى حد كبير لأسباب سياسية) بطرق غير منطقية دائماً وتضيف تعقيدا. وغالباً ما يكون من الصعب فهم أحكام أنواع مكافحة الإساءة في القوانين أو التعامل معها، خاصةً إذا فقدت الدوافع السياسية الأصلية أهميتها بمرور الوقت. وأحد الأمثلة على ذلك هو التعقيد الناتج عن المطالبة بالإفصاح عن الأجور وهو ليس مطلوب وفقاً للمعايير المحاسبية، لكنه يزيد من حجم الإفصاحات في التقارير المالية وتعقيدها لأن الإفصاح هذه الأجور يحتاج إلى شرح نتائج العديد من مخططات المكافآت المختلفة وكثيراً ما تكون هذه الإفصاحات غير قابلة للتوفيق بسهولة مع النتائج المحاسبية.

٣) تغيير مواقف المنشآت وأصحاب المصالح:

من المجالات الرئيسية الأخرى التي تؤدي إلى تعقيد الإفصاح زيادة كره مديري المنشآت ومعدي التقارير ومراجعي الحسابات للمخاطر استجابة لبيئة عمل أكثر تقاضياً، وقد أدى ذلك إلى اتجاه سلوك بعض الأطراف الرئيسية، وخاصة المُعدون والمراجعون، إلى الإفصاح عن أي شيء مشكوك فيه، وقد أصدر مجلس معايير المراجعة والضمان الدولي The International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB) ورقة استشارية موجهة إلى هذه المسألة في أوائل عام٢٠١١م. وأوضح عواقب ذلك فيما يلي (IAASB, 2011):

- زيادة في عدد وحجم الإفصاحات المالية والإفصاحات الأخرى المقدمة.
- إدراج الإفصاحات غير المادية والتي قد تنتقص من الإفصاح عن المواد، وتخلط و/أو تردع المراجعة الصحيحة للتقارير المالية من قبل المستخدمين المستهدفين وأصحاب المصالح في المنشآت.
- قلة الفهم من قِبل المُعدّين ومراجعي الحسابات فيما يتعلق بالإفصاحات الجوهرية، مما يؤدي إلى حذف البيانات الجوهرية من التقارير المالية والإفصاحات غير المادية .

وغالباً ما تقوم إدارة المنشآت بعرض نقاط البيانات المالية الرئيسية في التقارير المالية بشكل لا يخبر عن "القصة الحقيقية" للأداء أو المركز المالي لتلك المنشآت، وقد أدى هذا بشكل متزايد إلى ما يمكن أن يسمى "تقارير الظل" بحجم كبير ومتزايد من الإفصاحات المالية المحددة بخلاف "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" مثل الأرباح "الأساسية" أو "المعدلة"، ونتائج الأرباح التي تختلف بشكل كبير من الربح على أساس تطبيق المعايير المحاسبية، وكثيراً ما يتم تعديلها للتغييرات المحددة في القيمة العادلة.

ويؤدي هذا إلى إعداد تقارير وتعليقات مالية كبيرة إضافية خارج التقارير المالية القانونية، وهى قضية حددتها لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية (ASIC) رداً على ذلك في ديسمبر ٢٠١١م أصدرت الدليل التنظيمي (ASIC 230) الخاصة بـــ"الكشف عن المعلومات المالية غير المتعلقة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (ASIC , 2011).

٤)التطورات في التقارير المتكاملة:

لا يزال تطوير التقارير المتكاملة في مراحله الأولى ، وتهدف التقارير المتكاملة إلى إظهار الروابط بين استراتيجية المنشأة والحوكمة والأداء المالي والأداء الاجتماعي السياق البيئي والاقتصادي الذي تعمل فيه المنشأة، وتستند التقارير المتكاملة إلى مناقشة الإدارة الحالية والتحليلات الواردة في منشورات المنشأة، وتقارير الاستدامة، والإفصاح عن الحوكمة(Prodanova, N, 2020).

ونأمل أن تتمكن التقارير المتكاملة من تقديم إرشادات تساعد المنشآت على الجمع بين التقارير الحالية وربما بعض المعلومات الجديدة، في شكل يقلل من عبء التقارير الحالية، ومع ذلك هناك احتمال أن تصبح التقارير المتكاملة مجموعة معقدة أخرى من المتطلبات التي يجب على المنشآت الإمتثال لها.

٥) التعقيد في عرض النتائج:

يتمثل أحد مجالات التعقيد المحددة في إعداد التقارير المالية التعقيد في عرض النتائج حيث تهدف المنشآت إلى تقديم عرض واضح لنتائجها عند عرضها على السوق وأصحاب المصالح، مع إدراك أن المستخدمين قد لا يكون لديهم الوقت اللازم، أو التدريب المحاسبي المناسب لقراءة التقرير المالي بالكامل وتحليل تلك النتائج.

وبسبب عدم وجود تعاريف محددة للمصطلحات المستخدمة في التقارير المالية، يكون هناك تباين كبير في طريقة استخدام نفس المصطلح من قبل منشآت مختلفة ومن ثم أحد الأسباب الشائعة للارتباك، وربما القلق بشأن تقارير المنشآت، هو أنه في كثير من الأحيان يتم استخدام المصطلحات أو النسب المالية نفسها أو المماثلة لها بطرق مختلفة بواسطة المنشآت المختلفة فقد يجد المحللون صعوبة في مقارنة المنشآت مع أخرى، على سبيل المثال نسب الرافعة المالية قد تستخدم نسب الدين إلى حقوق الملكية والمطلوبات المالية كرقم، أو قد تخصم النقد والنقد المعادل، أو قد تضيف التأثير الصافي لأي مشتقات مرتبطة بالالتزامات المالية والنقدية.

نتائج الدراسة:

تتمثل نتائج الدراسة فيما يلي:

- التعقيد في التقارير المالية هو خيار إداري للتحكم في عرض المعلومات المحاسبية لأصحاب المصالح وقد ظهر هذا المصطلح قبل الأزمة المالية العالمية بسبب قلة المعلومات المفصح عنها والاقتصار علي الإفصاح الإلزامي وفقاً لمعايير المحاسبة وقوانين العمل، بينما استمر هذا المصطلح بعد تلك الأزمة بسبب مشكلة الإفصاح والعبء الزائد في المعلومات المعروضة في التقارير السنوية بالاعتماد علي الإفصاح الطوعي بجانب الإفصاح الإلزامي.
- يوجد نوعان للتعقيد في التقارير المالية النوع الأول التعقيد الملازم للمعاملات والأحداث التجارية؛ والنوع الأخر التعقيد الذي يمكن تجنبه الناتج عن معايير المحاسبة بسبب طولها وصعوبة فهمها وتكلفة تطبيقها وما ينتج عنها من منتجات.
- تتعدد مصادر التعقيد في التقارير المالية من أهمها: تعقيد المعاملات التجارية بشكل متزايد؛ والتعقيد في الأطر التنظيمية؛ وتغير موافق المنشآت وأصحاب المصالح؛ وتطورات التقارير المتكاملة؛ وتعقيد عرض النتائج؛ والاعتماد علي نموذج السمة المختلطة؛ والاعتماد في صياغة المعايير علي الخطوط الساطعة؛ واستثناءات مبادئ المحاسبة.

توصيات الدراسة:

تتمثل توصيات الدراسة فيما يلي:

- يجب على كل شركة مراجعة أساليبها المحاسبية بشكل دوري لتحديد فرص تحسين التقارير المالية وخفض التكاليف.
- يجب على مُعدي التقارير المالية تجنب تكرار سرد متطابق أو متشابه إلى حد كبير في الأقسام المختلفة من التقرير المالي.
- استخدم مبادئ اللغة البسيطة كقاعدة عامة في عمليات الإفصاح، من الأفضل استخدام جمل تعريفية مختصرة كلما أمكن ذلك. وتقسّم الجمل الطويلة إلى جمل أقصر، وافصل السرد الطويل إلى فقرات متعددة. واختيار الكلمات سهلة الفهم على المصطلحات الصناعية.
- يجب على الشركات التشاور مع أصحاب المصالح فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية.

قائمة مراجع الدراسة:

A-Book:

1) Tracy, J., & Tracy, T., "**How to Read A Financial Report: Wringing Vital Signs out of the Numbers**", John Wiley & Sons, 9 Ed, 2020.

B- Periodicals:

1) Adams, C.; Potter, B.; Singh, P. & York, J., "Exploring the Implications of Integrated Reporting for Social Investment (Disclosures)", **The British Accounting Review**, Vol. 48, No.3, 2016.
2) Arnold, V.; Bedard, J.; Phillips, J., & Sutton, S.," Where Do Investors Prefer to Find Nonfinancial Information", **Journal of Accountancy**, Vol.23, August 2010.
3) Cao, H., Guan, X., Fan, T., & Zhou, L., "The Acquisition of Quality Information in A Supply Chain with Voluntary Vs. Mandatory Disclosure", **Production and Operations Management**, Vol.29, No.3, 2020.
4) Chychyla, R., Leone, A. J., & Minutti-Meza, M.," Complexity of Financial Reporting Standards and Accounting Expertise", **Journal of Accounting and Economics**, Vol.67, No.1, 2019.
5) Dyer, T.; Lang, M., & Stice-Lawrence, L., "The Evolution of 10-K Textual Disclosure: Evidence from Latent Dirichlet Allocation", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 64, No.(2-3), 2017.
6) Guay, W., Samuels, D., & Taylor, D.," Guiding Through the Fog: Financial Statement Complexity and Voluntary Disclosure", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 62, No. (2-3), 2016.
7) Hoitash, R. & Hoitash, U.," Measuring Accounting Reporting Complexity with XBRL", **The Accounting Review**, Vol.93, No.1, 2018.
8) Krzus, M., "Philip Morris International Integrated Report 2019: Analyzing the Content", **SSRN**, Available At: http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3691550, 2020.
9) Maniora, J.," Is Integrated Reporting Really the Superior Mechanism for the Integration of Ethics Into the Core Business Model? An Empirical Analysis", **Journal of Business Ethics**, Vol. 140, No. 4, 2017.

10) Pavlopoulos, A., Magnis, C., & Iatridis, G.,"Integrated Reporting: An Accounting Disclosure Tool for High Quality Financial Reporting", **Research in International Business and Finance**, Vol.49, 2019.
11) Ping Yang, G., "Keynesian Beauty Contest, Accounting Disclosure, and Market Efficiency", **Journal of Accounting Research**, Vol. 46, No. 4, September 2008.
12) Prodanova, N.; Savina, N.; Dikikh, V.; Enina, Y.; Voronkova, O., & Nosov, V.," Features of the Coherent Presentation of Information in Order to Prepare Integrated Corporate Reporting", **Entrepreneurship and Sustainability Issues**, Vol.7, No.3, 2020.
13) Shakespeare, C., "Reporting Matters: The Real Effects of Financial Reporting on Investing and Financing Decisions", **Accounting and Business Research**, Vol.50, No.5, 2020.
14) Teguh, K., & Kristanto, A., "Company Characteristics and the Tendency of Fraudulent Financial Reporting", **Journal Akuntansi Bisnis**, Vol.13, No.2, 2020.

C-Others:

1) Association of Chartered Certified Accountants (ACCA)," **Members survey Complexity in Financial Reporting**", 2009.
2) Australian Securities and Investments Commission (ASIC)," **Regulatory Guide 230 Disclosing non-IFRS financial information**", December 2011.
3) International Auditing and Assurance Standards Board(IAASB), "**The Evolving Nature of Financial Reporting: Disclosure and Its Audit Implications**'", Consultation Paper, 2011.
4) International Federation of Accountants (IFAC)," **Business Reporting Through the Lens of the Investor**", August 2010.
5) International Integrated Reporting Council (IIRC), "**Towards Integrated Reporting: Communicating Value in the 21st Century. Author**", London, 2011.
6) International Rainwater Catchment Systems Association (IRCSA), "**Framework for Integrated Reporting and the Integrated Report- Discussion Paper**", 25 January 2011.
7) KPMG, " **Disclosure overload and complexity: Hidden in plain sight**", 2011.
8) ————"**Confronting Complexity: Research Findings and Insights**", Issues and Insights, 2011.

9) Securities and Exchange Commission (SEC), Scott A. Taub , Speech by SEC Staff: "**The Future of Financial Reporting**": Remarks at the Leventhal School of Accounting SEC and Financial Reporting Institute, 8 June 2006, U.S. Securities and Exchange Commission.
10) ————"**Final Report of the Advisory Committee on Improvements to Financial Reporting to the United States Securities and Exchange Commission**", August 2008.
11) ————" **21st Century Disclosure Initiative, Toward Greater Transparency: 21st Century Disclosure Initiative**", January 2009.
12) The American Institute of Certified Public Accountants (AICPA),"**Randy Fletch all Vice-Chair, AICPA, AICPA National Conference on Current SEC & PCAOB Developments**", 11-13 December 2006.
13) Devai, R. & Naacke, G., "**WFE/IOMA Derivatives Market Survey 2011**", WFE/IOMA (May2012), the Report States that the Number of Exchange-Traded Derivative Contracts doubled between 2006 and 2011.
14) Financial Reporting Council (FRC), Managing Complexity Task Force," **Managing Complexity in Financial Reporting**", Report - 29May 2012.
15) ————"Cutting Clutter, Combating Clutter in Annual Reports", London: FRC, 2011.
16) Laptes, R., & Sofian, I.,"**A new Dimension of the Entities' Financial Reporting: Integrated Reporting**", Bulletin of the Transilvania University of Brasov. Economic Sciences. Series V, Vol.9, No.2, 2016.
17) Needles Jr, B.; Frigo, M.; Powers, M. & Shigaev, A., "**Integrated Reporting and Sustainability Reporting: An Exploratory Study of High Performance Companies**", In Performance Measurement and Management Control: Contemporary Issues, Emerald Group Publishing Limited, 2016.

D-Websites:

1) https://www.sec.gov/news/speech/2007/spch011907ljs.htm